وزير الصناعة لـ«الوطن»: ارتفاع أسعار الإسمنت ليس له انعكاس على أسعار العقارات

ثلاثة معامل حكومية لإنتاج السكر متوقفة رغم أنها قبل الحرب كانت تغطي حاجة القطر

هناء غانم

أكد وزير الصناعة زياد صباغ لـ«الوطن» أنه تم إعداد خريطة متكاملة لكل المنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل من أجل التشاركية بين القطاعين العام والخاص وسيتم طرحها والإعلان قريباً عنها، مبيناً أنه تم مؤخراً الاتفاق على ثلاثة عقود للتشاركية مع القطاع الخاص على أرض الواقع أما الاتفاق الرابع فهو قيد التصديق في رئاسة مجلس الوزراء ومن هذه المنشآت معمل للإسمنت بحلب ومعملان للسكر بحلب والرقة ومعمل الخميرة بريف دمشق وغيرها من المنشآت المتعددة.

وحول واقع قطاع النسيج عموماً أكد الوزير أن واقع القطاع النسيجي عموماً يعاني من إشكالية نتيجة نقص المادة الأولية من الأقطان وقلة المساحات المزروعة أما كواقع فني وصناعي فهو مقبول ويتم العمل على تأمين بدائل جديدة لهذه الصناعة وإنتاج أصناف جديدة وإعادة تأهيل بعض هذه الآلات وهو موضوع دائم في قطاع النسيج لكن نتيجة لقلة المساحات المزروعة من القطن أدى إلى إرباك في معامل وشركات النسيج العامة والخاصة ومن جانب آخر تم إلزام مديرية الجمارك بمشاركة أحد أعضاء اتحاد غرف الصناعة بالكشف عن أي بضاعة قبل دخولها إلى البلد لتحديد فيما إذا كانت هذه البضاعة غير منتجة محلياً وبالتالي يسمح بالاستيراد.

وحول تسعير الأقطان قال: لقد تم وضع الأسعار بالتنسيق مع الجهات المعنية من وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين وتم إقرارها باللجنة الاقتصادية لإعطاء سعر مجز للفلاح وتأمين كافة المستلزمات الزراعية التي تغطي كافة المستلزمات وتحقيق هامش ربح جيد للفلاح قبل بدء المحصول لتكون لديه التسعيرة واضحة ويستطيع أن يحقق الربعية الاقتصادية، الأمر الذي سوف يساهم في تحسين القطاع النسيجي محلياً في حال تم تأمين كميات كافية من الأقطان.

وبخصوص معامل السكر أكد أن هناك معملاً لإنتاج السكر دخل الإنتاج وبكميات كبيرة وتم الاتفاق مع السورية للتجارة لتأمين مادة السكر، لافتاً إلى ضرورة عدم الخلط بين تسويق المنتج والإنتاج وبين حاجات المعمل وخطوطه الإنتاجية والتسويقية، مبيناً أن وزارة الصناعة ليست معنية بخطة انتاج القطاع الخاص ولا التسويق لخطة الإنتاج بالقطاع العام، والوزارة معنية بوضع إستراتيجية لمعرفة المعوقات والصعوبات والعمل على تذليلها للبدء بالإنتاج، أما الإنتاج فهو مرتبط بتأمين المادة الأولية وغيرها، ونحن نقدم المساعدة لصناعي القطاع الخاص ولكن لا يمكن أن نجبره على وضع خطة كمية محددة من الإنتاج.

وحول معامل السكر التابعة للقطاع العام قال: جميعها متوقفة، علماً أنها إنتاجها قبل الحرب كان يغطي حاجة القطر وهناك عقود تم الاتفاق عليها مع شركات خاصة لإعادة تأهيل المعامل بالتشاركية مع القطاع الخاص، كما أنه يتم العمل بالتعاون مع وزارة الزراعة لزراعة الشوندر السكري خلال الموسم الحالي وفقدان السكر مرتبط بوزارة التجارة الداخلية واحتكارات التجار.

> عقود للتشاركية أولها معمل إسمنت حلب واثنان للسكر وآخر للخميرة

وبالنسبة لارتفاع أسعار الإسمنت التي ازدادت هذا العام أكثر من مرة أكد وزير الصناعة أن الغاية ليست تحقيق أرباح لكن الموضوع مرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج مثلاً الفيول ارتفع بقرارات من وزارة النفط وبالتالي هذا الارتفاع سوف ينعكس على الإنتاج ونسبة الربح قدرت بـ ٨ بالمئة فقط.

وزير الصناعة أكد ارتفاع أسعار الإسمنت ليس هو الأساس في ارتفاع أسعار العقارات وليس له انعكاس كبير على سوق العقارات لأن مادة الإسمنت ليست هي الوحيدة الخاص، كما أنه يتم العمل بالتعاون مع وخاطئة هي ارتفاع سعر مادة ينعكس على كل المواد وكذلك ارتفاع سعر المازوت يرفع أسعار كل المواد وهكذا.

وحول شركات الكونسرة أكد الوزير أن هناك مشاريع جديدة في القطاع الغذائي هي قيد الدراسة ومطروحة للبحث ولا يمكن إقامة أي مشروع غذائي أو غير غذائي إذا لم يكن ذا جدوى اقتصادية سواء استثمارات من قبل الدولة أو بالتشاركية، موضحاً أن هناك أولية للتصنيع الغذائي والزراعي سوف يتم العمل عليها إما عن طريق شركات القطاع العام أو الخاص وبأسعار أقل من السوق.

وحول موضوع عدم استقرار سعر المياه أكد الوزير أننا في طور إعداد دراسة تسويقية متكاملة للمياه من بداية العام القادم بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية والموضوع مرتبط بتأمين كميات الإنتاج حيث يتم السعي لزيادة الكميات المنتجة من المياه المعبأة إضافة إلى آلية التوزيع وطرق انتشارها.

تسويق الأقطان يبدأ في دير الزور

عماد لـ«الوطن»: متوقع أن تكون الكميات المسوقة في الموسم الحالي أفضل من الموسم الماضي

الوطن

بيّن رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد أن تسويق الأقطان يعتبر حالياً في بدايته وتم البدء بالتسويق منذ نحو عشرة أيام تقريباً، لافتاً إلى السعر الذي تم تحديده للقطن للموسم الحالي وهو ٢٥٠٠ ليرة للكيلو يعتبر مجزياً جداً للفلاح.

وفي تصريح لـ«الوطن»، توقع عماد أن تكون الكميات المسوقة في الموسم الحالي أفضل من الموسم الماضي الذي كانت فيه كميات الأمطار قليلة فضلاً عن انخفاض منسوب نهر الفرات، لافتاً إلى أن المشاريع المزروعة المروية على أقنية ري الدولة لهذا العام تعتبر ممتازة، موضحاً أن تسويق القطن بالكامل يأخذ فترة طويلة بحدود شهرين.

وعن المعوقات للموسم الحالي بيّن أن هناك مجموعة من المعوقات منها واقع المحروقات وانخفاض منسوب مياه نهر الفرات بسبب ممارسات النظام التركي الذي مازال يقطع المياه. هذا وبدأت في محافظة دير الزور أمس عملية تسويق الأقطان للموسم الزراعي الحالي، وبيّن مدير محلي دير الزور المهندس فرعون اللنج أن المحلج بدأ استلام الأقطان المحبوبة من حقول الفلاحين ووزنها في قبان المحلج بعد وضعها بشاحنات مخصصة من قبل المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان ليصار إلى نقلها من دير الزور إلى محالج حمص وحماة على نفقة المؤسسة وبموجب شهادة منشأ. وأشار إلى أن التعاون قائم بين جميع الجهات من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان واتحاد فلاحي دير الزور والمصرف الزراعي والجمعيات الزراعية والفلاحين لتسهيل عملية التسويق.

من جهته أكد رئيس اتحاد الفلاحين بدير الزور خزان السهو مواصلة الفلاحين عملية قطاف محصولهم من القطن لتسويقه بإشراف الجمعيات الفلاحية الزراعية التي تعمل على تسهيل عملية التسويق، مشيراً إلى أن السعر الذي حددته الحكومة لمحصول القطن هذا العام هو سعر مجز ويراعي تكاليف الإنتاج مع جيد بذر للفلاح.

يذكر أن المساحة المزروعة بالقطن في دير الزور بلغت ٤٢١٦ هكتاراً.

١,٨ مليار ليرة أقمشة مهربة في مستودعين بحلب

١٠ أطنان من (كوليات السيارات) ومواد أولية (تركية) لأدوية في مستودعات أخرى

الوطن

كشف مصدر في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن ضبط أقمشة مهربة بقيمة ١,٨ مليار ليرة بحلب ضمن مستودعين وتم التحفظ على الأقمشة وتنظيم قضية جمركية وأيضاً على التوازي لذلك في حلب تم ضبط مستودع يشتمل على ١٠ أطنان من قطع التبديل للسيارات (كوليات) وأيضاً ضبط مواد أولية مهربة تستخدم لصناعة الأدوية ذات منشأ تركي تم التعامل معها وفق الأنظمة الجمركية المعمول بها واعتبر أن هذه القضايا حصيلة متابعة وتحر تعمل عليها الجمارك للحد من ظاهرة التهريب ومكافحتها وأن هناك تزايداً في عدد القضايا والغرامات المحصلة من قضايا التهريب خلال الأشهر الأخيرة ومنه تجاوزت قيم غرامات قضايا التهريب التي نظمتها الضابطة الجمركية ٤ مليارات ليرة خلال الشهر الماضي (آب) تم تحصيل نحو مليار ليرة منها وبقية الغرامات قيد التحصيل وتخضع لإجراءات العمل الجمركي وإحالة العديد من القضايا إلى القضاء باستثناء القضايا التي يتم المصالحة عليها في حين كانت قيم القضايا الجمركية في الأشهر الأولى من العام الجاري أقل من ذلك.

وأكد أن هناك الكثير من قضايا التهريب يتعامل معها عناصر الجمارك يومياً أهمها المواد الغذائية والألبسة وقطع غيار وصيانة السيارات ومواد التجميل والمكياج وغيرها.

وكان هناك مؤخراً قضايا تهريب رولات ورقائق بلاستيكية وخيوط بغرض صناعة الألبسة مبيناً أن هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من قبل بعض التجار وأن هناك عملاً جمركياً واسعاً يتم تنفيذه في مختلف المناطق السورية بما فيها المناطق التي كانت تشهد توترات أمنية خلال السنوات الماضية حيث يتم العمل على دراستها بشكل جيد لاعتماد آلية العمل المناسبة بما يضمن ممارسة عمل الرقابة الجمركية وتغطية مختلف المناطق وضبط المعابر والمنافذ التي كان يسلكها المهربون. مبيناً أن التهريب يسهم في ضرب الاقتصاد الوطني وإضعافه عبر اختراق القانون وإدخال المهربات إلى الأسواق المحلية على حساب الصناعات الوطنية وعدم خضوع هذه المهربات للكشف والتحقق من سلامتها ومدى صلاحيتها وخاصة في المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية والطبية والأدوية وغيرها من المواد التي تمس سلامة المواطن بشكل مباشر حيث يعمل الكثير من التجار والباعة على بيع مثل هذه المواد في السوق المحلية بناء على رخص ثمنها من دون أي اعتبار لمدى صحتها وسلامتها.

وعن كيفية التعامل مع المحال التجارية والمستودعات الموجودة ضمن الأسواق ومراكز المدن بين أن هناك تنسيقاً دائماً مع غرف التجارة والصناعة وتلتزم دوريات الجمارك في الاتفاقيات وحالة التنسيق مع الغرف في هذا الخصوص وهناك تعليمات لدى هذه الدوريات بعدم الدخول إلى الأسواق أو المحال إلا بعد إعلام الإدارة والتنسيق مع الغرفة المعنية صناعة أو تجارة في المحافظة أو بسياسة أصناف الضابطة الجمركية وحضور ممثلين عن هذه الغرف برفقة الدورية إلى المحل أو السوق وكل ذلك يكون بعد أن يتم التحري عن الحالة التي تتجه لها الدورية بشكل جيد.

عفو دائم وكامل من الضرائب للاستثمارات الزراعية

ديباب لـ«الوطن»: المجلس الأعلى للاستثمار أعاد تصنيف الأنشطة الزراعية لدعم القطاع الزراعي

عبدالهادي شباط

أوضح مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين ديباب أن مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني تستفيد من إعفاءات ضريبية دائمة (ضريبة الدخل) بمعدل ١٠٠ بالمئة (طوال فترة عمل المشروع) وتستفيد مشاريع التصنيع والتوضيب للمنتجات الزراعية من تخفيض ٥٠ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات.

بينما تعفى مستوردات الإنتاج الزراعي من خطوط الإنتاج والآلات والتجهيزات ووسائل النقل الخدمية غير السياحية من كل الرسوم الجمركية والإضافات غير الجمركية أي إن الرسوم الجمركية (صفر).

بينما كشف أن المجلس الأعلى للاستثمار قد صنف الأنشطة الزراعية التي تندرج تحت قانون الاستثمار لدعم القطاع الزراعي.

حيث خفض الحد الأدنى لإنشاء المجمعات المتكاملة لتربية الطيور والدواجن والديك الرومي والفري والنعام لغرض إنتاج اللحوم والبيض إلى مليار ليرة.

وقد خفض الحد الأدنى لإنشاء مجمعات متكاملة لتربية الأبقار للاستثمار قد صنف الأنشطة الزراعية التي تندرج تحت قانون الاستثمار لدعم القطاع الزراعي.

حيث خفض الحد الأدنى لإنشاء المجمعات المتكاملة لتربية الطيور والدواجن والديك الرومي والفري والنعام لغرض إنتاج اللحوم والبيض إلى مليار ليرة.

وقد خفض الحد الأدنى لإنشاء مجمعات متكاملة لتربية الأبقار لغرض أنتاج الحليب وتسمين العجول وأيضاً إقامة معامل لتصنيع منتجاتها من الحليب وتربية الجاموس إلى حدود ٤ مليارات ليرة.

وخفض الحد الأدنى لإنشاء مجمعات متكاملة لمزارع تربية ذكور الخراف والماعز بغرض التسمين وتصنيع مخلفاتها لحدود مليار ليرة.

وكذلك خفض الحد الأدنى لتشميل مشروعات معامل الأسمدة الحيوية لمليار ليرة وأيضاً خفض الحد الأدنى لإنشاء المخابر ومنشآت إنتاج البذار والفطر الزراعي وتصنيفها وتوضيبها لحدود ٥٠٠ مليون ليرة.

وأيضاً مشاغل التبريد والتغليف والفرز لحدود مليار ليرة وأيضاً مشاريع تربية الأسماك بالأقفاص العائمة في المياه لمليار ليرة على حين تم تخفيض الحد الأدنى لتشميل المشاريع الزراعية البيطرية لحدود ٤٠٠ مليون ليرة.

وكان المجلس الأعلى للاستثمار وافق على التصنيف القطاعي للمشروعات بما يتوافق مع الأدلة الإجرائية والقيمة المحددة لكل مشروع.

وبيّن ديباب أن القانون الجديد يهدف إلى إيجاد بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال، والاستفادة من الخبرات والتخصصات المختلفة، وتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي، بما ينعكس إيجاباً على زيادة الدخل القومي وصولاً إلى تنمية شاملة ومستدامة في مختلف القطاعات الإنتاجية ومنها الاستثمارات الزراعية لما تمثله من أهمية خاصة.

بينما بينت رئاسة مجلس الوزراء أنه يهدف تسريع إجراءات الموافقة ومنح التراخيص للمشروعات الاستثمارية التي تستوفي الشروط المطلوبة، أهمية منح التفويضات والصلاحيات الواسعة لمندوبي الوزارات، والجهات العامة الأخرى في مراكز خدمات المستثمرين التابعة لهيئة الاستثمار.

وأوكلت لوزارة الاتصالات والتقانة مهمة التنسيق مع هيئة الاستثمار للاستفادة من التطبيقات والخدمات الإلكترونية في تقديم الخدمات للمستثمرين، من خلال تبسيط إجراءات دفع الرسوم والبدلات عبر إتاحة الدفع الإلكتروني.

وتكليف وزارتي الكهرباء والزراعة بإعداد دراسة لاقتراح مناطق خاصة للاستثمار بالطاقات المتجددة، بما يضمن الحفاظ على الأراضي الزراعية، وأن يشمل ذلك المحافظات كافة.

ويشار إلى أنه وفقاً للقانون الجديد، يتقدم المستثمر بطلبه إلى مركز خدمات المستثمرين في هيئة الاستثمار، ويعود لتسلم الموافقة على الترخيص لمشروعه، في حال استيفائه الشروط المطلوبة، ضمن المدة الزمنية المحددة.

«صناعة حلب» تبدي رأيها بقرار وزارة الاقتصاد الخاص باستيراد الأقمشة المسترة

السماح باستيراد الأقمشة المسترة التي لا تنتج محلياً حصراً عبر الموانئ البحرية

الوطن

أبدت غرفة صناعة حلب وعبر بيان صحفي، رأيها بنبود القرار ٧٩٠ الخاص باستيراد الأقمشة المسترة، الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في ٤ الشهر الجاري، وأثار استنكار الصناعيين، ولاسيما صناعيو النسيج في عاصمة الصناعة السورية حلب.

وقال البيان: – لاحقاً للقاء الموسع لممثلي القطاع النسيجي بكل أطيافه (غزل– صباغة– أقمشة– ألبسة) مع وزير الصناعة يوم الخميس ٢٠٢١/١٠/٧، لشرح اعتراضهم على قرار وزارة الاقتصاد رقم ٧٩٠ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٤ «تؤكد غرفة صناعة حلب ذلك باعتبارها الممثل الرسمي والوحيد لصناعة حلب وفيها أوسع شريحة صناعية نسيجية في سورية وبكل حلقاتها المتنوعة والمتكاملة والصناعات الأخرى المتممة لها على ما يلي: موافقتها على المادة الأولى من القرار التي تسمح باستيراد الأقمشة المسترة التي لا تنتج محلياً حصراً عبر الموانئ البحرية وفق الضوابط التي أقرتها اللجنة الاقتصادية الحكومية في اجتماعها في ٢٠٢١/٩/٢٠ يضاف إليها رفع الأسعار الاسترشادية لهذه المواد منعاً للفساد والغش وتحفيزاً لتوطين صناعتها محلياً أسوة بما تفعله مصر وتركيا. – رفضها المطلق للمادة الثانية من القرار التي تسمح بالاستمرار باستيراد الأقمشة المسترة المنتجة محلياً وفق آلية المخصصات الصناعية والتي اعترضت عليها الغرفة سابقاً لأنها تسببت بفساد كبير عبر جلب أقمشة أجنبية وخاصة تركية عبر معامل ومخصصات وهمية وألحقت بالغ الضرر بصناعة الأقمشة المحلية وصناعات الغزل والصباغة المتعلقة بها. وأن الاستمرار بهذه المادة لا مبرر له خاصة أن الإنتاج الوطني جيد ووفير وليبي حاجة صناعة الألبسة، كما أكد ممثلو هذه الصناعة. كما تدحض الغرفة بالأرقام الرسمية والكشوفات الحسية كل الادعاءات التي تقول إن عدد مصانع الأقمشة قليل ولا يلبي حاجة الأسواق أو أن أصحابها محتكرون يجنون الأرباح الطائلة أو أن صناعة الألبسة الوطنية تعاني منهم. كما أن هذه المادة تلحق أيضاً بالغ الضرر بشريحة ضخمة من التجار الذين يعملون على تأمين مستلزمات الصناعة النسيجية من مواد صباغة ومواد كيماوية أخرى وآلات وقطع غيار. – ضرورة توفير دعم نقدي أكبر (١٥ بالمئة) لصادرات الأقمشة والألبسة الوطنية ودعم المشاركة بالمعارض الداخلية والخارجية ودعم الشحن إلى الدول المجاورة وذلك من أموال المرسوم ٣٧ لدعم المنتج المحلي وتنمية الصادرات. – ضرورة توفير دعم نقدي لتعويض تكاليف نقل الطاقة من أموال صندوقي المرسوم ٣٧ لعام ٢٠١٥ و٣ لعام ٢٠١٦ التي هي بالأساس أموال تحصل من المستوردين ولا تنقل كاهل الدولة. ضرورة تسهيل إجراءات الإدخال المؤقت لمن يرغب من المصنعين في استيراد أقمشة منتجة محلياً لغايات التصدير حصراً. إن الصناعة الوطنية يجب أن تكون رأس حربة لنمو كل السلسلة النسيجية التي تسبقها لأنها لا يمكن أن تستمر من دون ذلك ومن دون أن يكون لها عمق ودعم انتاجي وطني بالأقمشة والغزول، والربح الحقيقي هو بتصدير قيمة مضافة متراكمة موجودة في عدة حلقات وليس عبر الاستيراد. كما تؤكد غرفة صناعة حلب ضرورة الالتزام بسياسة إحلال بدائل المستوردات بشكل كامل غير مجزأ أو منقوص نظراً للخلل الذي أصاب تطبيقها بما يخص صناعتي الأقمشة والورق.

أسعار الحليب ومشتقاته تحلق من جديد

رئيس جمعية الألبان والأجبان لـ«الوطن»: ٢٠ بالمئة من منتجي الحليب عزفوا عن العمل

رامز محفوظ

برر رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان عبد الرحمن الصعيري ارتفاع أسعار الحليب ومشتقاته لارتفاع سعر الحليب المجفف المستورد منذ نحو شهر تقريباً إضافة لارتفاع أسعار الأعلاف الذي يعتبر السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أن كيس الحليب المجفف الذي يتسع لحدود ٢٥ كغ ارتفع خلال الشهرين الماضيين بحدود ١٦٠ ألفاً، مرجعاً سبب ارتفاعه لصعوبة الاستيراد بالتوازي مع قلة مستوردي المادة خلال الفترة الحالية، إضافة للطلب المتزايد عليه وذلك في وقت ارتفعت فيه أسعار الحليب الطبيعي الخام، مشيراً إلى أن أسعار الحليب ومشتقاته ارتفعت منذ نحو شهر تقريباً بما يفوق ٢٥ بالمئة بالنسبة لجميع الأصناف من ألبان وأجبان.

وأوضح أن الحليب المجفف المستورد يعتبر رديفاً لصناعة الألبان والأجبان بسبب عدم الاكتفاء والنقص بالثروة الحيوانية المنتجة للحليب بنسبة ٥٠ بالمئة لذا منذ بداية الأزمة في سورية تتم الاستعانة بالحليب المجفف لإنتاج الألبان والأجبان.

وعن آلية تسعير الألبان والأجبان بيّن أنها تسعر بحسب قرار وزير التموين وفقاً لقيمة الحليب الخام أي أنه يتم احتساب بيان التكلفة مع دائرة الأسعار في دمشق وريفها تكلفة كيلو الحليب وبموجب هذه التكلفة يتم احتساب كلفة الألبان والأجبان بجميع أصنافها.

وأوضح أننا كجمعية ألبان وأجبان ذهبنا خلال الأسبوع الماضي لمديرية حماية المستهلك في دمشق لمناقشة موضوع التكاليف الجديدة للحليب ومشتقاته وتم تحويلنا على وزارة التموين وبسبب التغييرات الجديدة التي تحصل تم تأجيل الموضوع، مبيناً أنه من المؤكد أن تصدر نشرة أسعار جديدة من التموين قريباً عقب التغيرات الجديدة التي حصلت في التكاليف.

وكشف أن أسعار الحليب ومشتقاته في القطاع الخاص تعتبر انخفض بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ بالمئة عن أسعارها في الشركة العربية السورية للألبان على الرغم من توافر مستلزمات الإنتاج لهم من محروقات وكهرباء وغيرها أكثر من القطاع الخاص ومن المفترض أن تكون الأسعار في الشركة باعتبارها قطاعاً عاماً أقل من الأسعار في القطاع الخاص.

ولفت إلى أن بين ١٥ و٢٠ بالمئة من منتجي الحليب عزفوا عن العمل عقب صدور المرسوم رقم ٨ المتضمن قانون حماية المستهلك لتخوفهم من فرض غرامات كبيرة عليهم وتعرضهم للسجن وذلك بسبب عدم إنصافهم بالتسعيرة الخاصة بالحليب ومشتقاته، وهذا الأمر أدى إلى انخفاض الإنتاج خلال الفترة الماضية.

وأشار إلى أن سعر كيلو الحليب عند المنتجين كان خلال الأسبوع الماضي ١٥٠٠ ليرة واليوم أصبح ١٦٠٠ ليرة وفي الأسواق سعر الكيلو ١٧٠٠ ليرة وهذا الأمر سيؤدي لارتفاع الجبنة واللبنة، مبيناً أنه في حال ارتفاع كيلو الحليب ٥٠ ليرة على سبيل المثال سيرتفع كيلو اللبنة بقيمة ١٥٠ ليرة وكيلو الجبنة بقيمة ٣٠٠ ليرة.

وأوضح أن المشكلة هي تأخر إصدار نشرة أسعار الحليب ومشتقاته ونحن طالبنا بأن يتم إصدار نشرات دورية أسوة بالنشرات التي تصدر بالنسبة للخضار والفواكه والفروج ودائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات هي المختصة بإصدار نشرات الأسعار، لافتاً إلى أن آخر نشرة أسعار صدرت من التموين منذ أكثر من شهر.. وطالب في ختام حديثه بضرورة تأمين المحروقات والكهرباء لحرفي ومنتجي الحليب ومشتقاته والتي تساعد في تخفيض تكاليف الإنتاج، مبيناً أنه على الرغم من رفع العديد من الكتب للمعنيين بهذا الموضوع لكن لم يتم تأمين شيء لنا.

بدوره بيّن رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المقالع لـ«الوطن» أن عدم توافر المحروقات والكهرباء من العوامل التي تساعد على ارتفاع أسعار الحليب والألبان والأجبان إضافة لارتفاع أسعار الأعلاف، لكن ليس هناك أي مبرر لارتفاع أسعارها بهذا الشكل الحالي ووصول كيلو الحليب لحدود ١٧٠٠ ليرة في الأسواق، موضحاً أن الارتفاع الحالي غير منطقي ولا يتوافق مع التكاليف المدفوعة من قبل المنتجين ومن المفترض أن تكون أسعار الحليب ومشتقاته أقل من الأسعار التي تباع في الأسواق حالياً.

ونوه بأنه من المقرر أن تصدر نشرة أسعار للألبان والأجبان من قبل التموين قريباً.

ولفت إلى وجود خلل في التسعير لأن هناك عدة جهات تقوم بالتسعير في وقت واحد وهذا الأمر يحتاج لتنسيق بين هذه الجهات، لافتاً إلى أنه من المفترض أن يتم اعتماد نشرة الأسعار الصادرة عن وزارة التموين باعتبار أن هناك لجنة تسعير في الوزارة يشارك فيها بالتسعير مندوبون من اتحاد الفلاحين وجهات أخرى، مبيناً أننا كجمعية طالبنا بالمشاركة في التسعير ووعدنا وزير التموين بالمشاركة لكن لم تتم مشاركتنا بتسعير أي مادة في الأسواق.

ورصدت «الوطن» أمس خلال جولة على أسواق دمشق أسعار الحليب ومشتقاته حيث وصل سعر كيلو الحليب إلى ١٧٠٠ ليرة وتراوح سعر كيلو اللبنة البلدية بين ٧ و٨ آلاف كما تراوح سعر كيلو الجبنة البيضاء البلدية بين ٨ و١٠ آلاف وسعر كيلو الجبنة الشنل بين ١٦ و٢٠ ألف ليرة.